غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الرباط سلا القنيطرة تعقد دورتها العادية برسم دورة أكتوبر 2022

05 أكتوبر 2022: ترأس السيد حسن صاخي ، رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الرباط- سلا-القنيطرة أشغال الجمع العام العادي للغرفة برسم دورة أكتوبر 2022، بقاعة باحنيني بالرباط ، بحضور السادة أعضاء وأطر الغرفة و ممثلي السلطات المحلية.

في كلمته بهذه المناسبة، أشار السيد رئيس الغرفة إلى برنامج عمل الغرفة الطموح الذي اشتغلت عليه بتعاون مع منتسبيها وشركائها رغم الاكراهات والصعوبات التي ميزت الظرفية الاقتصادية على الصعيدين العالمي والوطني، حيث بادرت الغرفة إلى عقد عدة لقاءات حول المشاكل القطاعية واقتراح مشاريع ذات فائدة اقتصادية.

كما نوه بحصول الغرفة على شهادة ايزو 9001 إصدار 2015 التي ستمكن الغرفة مركزيا وعلى صعيد الملحقات من توحيد خدماتها وفق معايير محددة تساهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمنتسبين في أفق رقمنتها خلال السنة القادمة للرفع من مردوديتها وعصرنتها وجعلها تستجيب للمعايير المتعارف عليها.

في هذا الصدد، صادقت الجمعية العامة بالإجماع على محضر الدورة العادية للغرفة المنعقدة يوم 23 مارس 2022 ، و التقرير الأدبي ، و ميثاق السلوكيات الخاص بأعضاء غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات لجهة الرباط - سلا - القنيطرة ، كما تم تقديم الخطوط العريضة لنظام الجودة iso 9001 نسخة 2015 الذي اعتمدته الغرفة من طرف السيدة أمينة الشهبي، خبيرة استشارية التي أكدت من خلال عرضها على الهدف من اعتماد نظام الجودة بالغرفة، والذي سيساهم في تقوية موقعها الجهوي و يجعلها محرك رئيسي للتنمية الاقتصادية بالجهة، بدعمها المتواصل للمقاولة و بتشجيعها للاستثمار بالجهة ، ولاعتماد إستراتيجية التجويد المستمر للخدمات التي تقدمها الغرفة لفائدة منتسبيها.

تمت كذلك المصادقة بالإجماع على كل من تسعيرة القاعة الكبرى والصغرى بملحقة الغرفة بالقنيطرة وتسعيرة البطائق المهنية والشواهد المسلمة للمقاول الذاتي.

وفي إطاردعم الشراكة والتعاون مع الشركاء على المستوى الجهوي ، تمت المصادقة على الاتفاقيات التالية بعد تقديم عرض مقتضب حول محتواها وشروط تطبيقها:

1. اتفاقية التعاون والشراكة مع معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات الجديدةIRESEN
2. اتفاقية التعاون والشراكة مع الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية AMEE،
3. اتفاقية التعاون والشراكة مع البنك الإفريقي.

في ما يخص النقطة المتعلقة بالقرار الجبائي لجماعات الرباط و على اثر الأزمة التي يعيشها مهنيوو أرباب المقاهي و المطاعم بعد مصادقة المجلس الجماعي على قرار يحدد الرسوم الجماعية لاستغلال الملك العمومي، أوضح رئيس الغرفة أنه تمت مراسلة رئيسة المجلس الجماعي في هذا الشأن ،للتنديد بالإقصاء وكذا للمطالبة بإشراك الغرفة في حل هذه الأزمة القائمة، و ذلك في إطار مهامها التمثيلية لقطاعات التجارة و الصناعة و الخدمات و الدفاع عن مصالح منتسبيها كما ينص عليه في المادة 3 و 4 من القانون الأساسي لغرف التجارة و الصناعة و الخدمات ، في هذا الصدد أعلن السيد رئيس الغرفة ،عن تنظيم لقاء خاص بالجبايات المحلية بمقر الغرفة في الأسابيع المقبلة.

مكتب الغرفة يسهر على تتبع وتقييم مشاريعها التنموية

يسهر المكتب الإداري لغرفة التجارة و الصناعة و الخدمات لجهة الرباط سلا القنيطرة ، برئاسة السيد حسن صاخي ،رئيس الغرفة على عقد اجتماعات دورية لتتبع وتقييم أنشطة الغرفة ومشاريعها التنموية على الصعيد الجهوي .

19أكتوبر 2022 : اجتمع أعضاء المكتب المسير للغرفة، للمصادقة على مشروع وقرارات اجتماعي مكتب الغرفة، المنعقدين على التوالي يومي 22 و29 شتنبر2022 ،كما تمت مناقشة الدخول الجديد لمراكز التكوين التابعة للغرفة و بنفس اليوم انعقد ، اجتماع ثاني موسع للمكتب المسير، عرف حضور بعض رؤساء اللجان الدائمة و المحلية وذلك لدراسة المشاكل القطاعية بمختلف عمالات وأقاليم الجهة ،عبروا من خلاله عن انشغالاتهم و آرائهم ثم أبدوا مواقفهم بشأن الصعوبات التي تواجهها بعض القطاعات المهنية، انطلاقاً من تجربتهم الخاصة ، كما قدموا مجموعة من الاقتراحات والحلول الكفيلة بتذليل الصعاب.

17نونبر 2022 : عقد أعضاء المكتب المسير للغرفة برآسة السيد حسن صاخي ،رئيس الغرفة ،اجتماعا بالمقر المركزي للغرفة بالرباط، وذلك للمصادقة على مشروع محضر وقرارات الاجتماع السابق للمكتب، المنعقد يوم 19

أكتوبر 2022،وكذا مناقشة ودراسة سبل وإمكانيات تنظيم المنتدى الإفريقي الثاني للتجارة والاستثمار،كما انكب كذلك أعضاء المكتب على دراسة مقترح إحداث غرفة للتجارة والصناعة والخدمات خاصة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج.

أنشطة اللجان الدائمة والمحلية

اجتماع اللجنة المحلية للصناعة بالقنيطرة

14 نونبر 2022:عقد أعضاء اللجنة المحلية للصناعة بملحقة الغرفة بالقنيطرة،اجتماعاً ترأسه السيد مصطفى أحرارتي، مقرر بالغرفة ورئيس اللجنة، مرفوقا بالسيد حسن البياضي مقرر اللجنة، وذلك لتقديم عرض حصيلة توزيع الاستمارات الإستبيانية لمشروع إحداث منطقة صناعية على المهنيين المهتمين بالانخراط في هذامشروع التنموي، حيث تم الإعلان في هذا الإطار على توصل اللجنة ب 80 استمارة أغلبها من قطاع الصناعة، كما تم التذكير بالزيارة الميدانية التي قامت بها اللجنة للحي الصناعي البلدي الساكنية والتي عبر خلالها أرباب الشركات عن رغبتهم في الحصول على وحدات صناعية تناسب حجم مقاولاتهم.

كما تم التطرق من جهة أخرى إلى اللقاءات المتعددة التي جمعت اللجنة بالمهتمين بالمشروع الذين عبروا عن رغبتهم في التنسيق مع الغرفة لمواكبتهم وتوجيههم لإنجاح المشروع، الشيء الذي كان محل ترحيب من طرف اللجنة التي وعدتهم بتقديم الدعم التام من خلال مواكبتهم في كل مراحل إنجاز المشروع مع تشجيعهم على التكتل في إطار قانوني يمكنهم من إخراج مشاريعهم لحيز الوجود.

أسفر الاجتماع على التوصيات التالية:

- التواصل مع المنتسبين وتشجيعهم على التكتل في إطار قانوني من اجل تحقيق أهدافهم المشتركة..
- اقتصار دور اللجنة المحلية للصناعة على تقديم الدعم اللازم والذي يدخل ضمن اختصاصات الغرفة كالمواكبة وإعداد دورات تكوينية....

الحدث

غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة-الرباط-سلا-القنيطرة تشارك في المنتدى الاقتصادي الدولي لجمعية غرف التجارة والصناعة بالبحر الأبيض المتوسط

13 و14 أكتوبر 2022: تخليدا للذكرى المئوية لتأسيس الغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية و بمناسبة الذكرى الأربعين لتأسيس اتحاد غرف التجارة و الصناعة لدول البحر الأبيض المتوسط " ، و رغبة في تطوير علاقات التعاون مع غرف التجارة بمصر ، و من أجل الترويج لملف غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات لجهة الرباط سلا القنيطرة في شأن تنظيم المعرض الدولي لمستحضرات التجميل MED COSMETICS " MOROCCO 2023"، شاركت غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات لجهة الرباط سلا القنيطرة في فعاليات المنتدى الاقتصادي الدولي"ASCAME" بالإسكندرية بجمهورية مصر العربية.

ترأس الوفد المغربي، السيد حسن صاخي رئيس الغرفة مرفوقا بالسيد الحسين عليوة، رئيس جامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات بالمغرب والسادة أعضاء مكتب غرفة جهة الرباط سلا القنيطرة على التوالي: محمد مزالي نائب الرئيس وعلي بنعلي أمين مال الغرفة إلى جانب السيد عزيز هيلالي نائب رئيس جهة الرباط سلا القنيطرة وعضو بالغرفة والسادة أعضاء الغرفة : عبد الفتاح مرشيش رئيس لجنة التنسيق السيدة صباح حسني ومحمد ادبلا ، والسيدة سارة مونية قلوش، إطار بقسم الإستراتيجية والشراكة.

انطلقت أشغال المنتدى الاقتصادي ل"ASCAME"تحت الرئاسة الفعلية لوزير التموين و التجارة الداخلية المصري إلى جانب رئيس اتحاد غرف دول البحر الأبيض المتوسط، رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة و الصناعة، رئيس الغرفة العالمية، رئيس اتحاد الغرف العربية و السيد محافظ الإسكندرية و نائب رئيس غرف التجارة الأوروبية و رئيس اتحاد الغرف و البورصات السلعية التركية و رئيسة غرفة برشلونة إلى جانب وفود كبيرة و هامة للغرف العربية و الأوربية و نخبة من سيدات و رجال الأعمال من مختلف دول العالم.

وقد تميز اليوم الأول من المنتدى بجلستين همت الأولى موضوع سبل مواجهة الغرف التجارية للأحداث والتغيرات العالمية Chambers 4.0 وتطرقت الجلسة الثانية إلى موضوع التغيرات المناخية Cop27+27 قمة القطاع الخاص للقارات الثلاثة.

خلال اليوم الأول للمنتدى عقد وفد غرفة جهة الرباط سلا القنيطرة , تحت رئاسة السيد حسن صاخي والوفد المرافق له، عدة لقاءات ثنائية مع رؤساء الوفود المشاركة همت سبل تطوير العلاقات الثنائية بما يخدم تعزيز العلاقات الاقتصادية بين المغرب والبلدان الصديقة وتقوية حضور المقاولة المغربية بالخارج، إضافة إلى الترويج لملف غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الرباط سلا القنيطرة في شأن تنظيم المعرض الدولي لمستحضرات التجميل "MED COSMETICS MOROCCO 2023" أيام 25-27 أكتوبر من السنة المقبلة 2023.

أثناء اليوم الثاني خصصت الجلسة الثالثة لمؤتمر منتدى سيدات أعمال دول البحر الأبيض المتوسط في نسخته 14، وذلك في جلسة حوارية مفتوحة بين 22 رئيسة لمنظمات سيدات الأعمال بالعالم، استعرضت خلالها العديد من التجارب والنجاحات المتميزة للمرأة في مواجهة الصعوبات التي تعترض التنمية الاقتصادية ببلدانها.

أما الجلسة الرابعة فقد تناولت العروض أهمية دور الموانئ البحرية في تنشيط الحركة التجارية بمجال الاستيراد والتصدير بدول البحر الابيض المتوسط مع عرض أمثلة ميناء برشلونة والإسكندرية وكذا المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

وموازاة مع البرنامج الرسمي للمنتدى، عقد وفد غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الرباط سلا القنيطرة عدة لقاءات ثنائية، كان أهمها لقاء مع الأستاذ أحمد الوكيل، رئيس اتحاد غرف دول البحر الأبيض المتوسط "ASCAME"ورئيس الغرفة التجارية للإسكندرية والذي تمحور حول أفق تقوية دور غرفة جهة الرباط سلا القنيطرة في مؤسسة "ASCAME" وتفعيل دورها في تنشيط بعض برامجها. اللقاء كان كذلك فرصة لعرض وترويج التظاهرة الاقتصادية الدولية التي تعتزم غرفة جهة الرباط سلا القنيطرة تنظيمها بالرباط أيام 25-27 أكتوبر 20232023 MED COSMETICS MOROCCO " .

وعلى هامش أشغل المنتدى الاقتصادي الدولي"ASCAME عقد الوفد المغربي جلسة عمل مع غرفة القاهرة حيث استعرض الطرفان حصيلة العمل المشترك وسبل تطوير وتنمية العلاقات التجارية والصناعية بين البلدين الشقيقين بما يخدم مجال الاستثمار.

وقد حدد لهذا الغرض أجوندا واضحة والتزامات أولية بتجديد إطار التعاون بين غرفة جهة الرباط سلا القنيطرة وغرفة القاهرة مع تجويد مضمونه لتعزيز العلاقات في كافة المجالات التجارية والصناعية وتنمية علاقات التعاون بين سيدات ورجال الأعمال للبلدين الشقيقين.

الغرفة تنوع شركاءها الدوليين

تعزيز التعاون الثنائي في صلب لقاء لوفد عن غرفة التجارة والصناعة و الخدمات لجهة الرباط-سلا-القنيطرة مع سفير جهورية تركيا بالمغرب

4 نونبر2022: استقبل السيد عمر فاروق دوغان، السفير المفوض فوق العادة لجمهورية تركيا في المغرب ،وفد عن غرفة التجارة والصناعة و الخدمات لجهة الرباط-سلا-القنيطرة ، برآسة السيد حسن صاخي، رئيس الغرفة والذي كان مرفوقا بالسادة رشيد سامي ،نائب رئيس الغرفة و عبدالله منياري ،عضو بالغرفة، ومن جانب سفارة تركيا بالرباط، فقد حضرهذا اللقاء السيد محمد علي اوران، المستشار الاقتصادي و التجاري.

وقد شكلت هذه الزيارة فرصة للتباحث مع سفير جمهورية تركيا حول عدة مواضيع تهم مجالات التعاون الثنائي والشراكة بين القطاع الخاص المغربي ونظيره التركي.

خلال هذا اللقاء، أبرز سعادة سفير تركيا العلاقات التاريخية المتينة بين البلدين وأكد على وجود أوجه تشابه كبيرة بين المغرب وتركيا في باعتمادهما إستراتيجية تهدف إلى السلام والاستقرار والتنمية في منطقة شاسعة.

ونوه بالعدد المهم للشركات التركية بالمغرب والتي يقدر إجمالي استثماراتها بنصف مليار دولار. كما أن عدد كبير من الشركات التركية تعمل لأكثر من عشر سنوات على تحديث وتطوير مشاريع مثل الطرق السريعة وشبكات الترام والمصافي وخطوط أنابيب النفط وإنشاء المصانع،مبديا استعداد تركيا لتطوير تعاونها الثنائي والمتعدد الأطراف مع المغرب في جميع المجالات الممكنة ، كما تعتبر زيارة أعضاء غرفة جهة الرباط-سلا-القنيطرة للسفارة فرصة لدعم هذا التعاون وفي هذا الصدد، أبدى السيد عمر فاروق دوغان رغبته لزيارة الغرفة وذلك للتقرب أكثر من أعضائها و منتسبيها و تقديم الشروحات الكافية لتشجيع صادرات المغرب نحو تركيا .

ومن جهته، ذكر السيد حسن صاخي، أنه في السنوات الأخيرة ، تم إحراز تقدم كبير في العلاقات الاقتصادية الثنائية في إطار اتفاقية التجارة الحرة التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2006، وكذا الإلغاء المتبادل للتأشيرات، و الرحلات الجوية المباشرة بين اسطنبول والدار البيضاء ، كما أعرب عن رغبة غرفة التجارة والصناعة و الخدمات لجهة الرباط-سلا-القنيطرة في تنظيم ملتقى حول التعاون الاقتصادي و الاستثماري بين جهتي إسطنبول و الرباط-سلا-القنيطرة من أجل استكشاف الفرص المتوفرة في كلا المنطقتين.

خلال هذه المباحثات دعا الجانبان إلى ضرورة مضاعفة الجهود على مستوى القطاعين العام والخاص لتطوير علاقاتهما الاقتصادية و التجارية، كما دعا إلى التفكير في آليات يمكنها تحقيق تقارب أكبر بين رجال الأعمال في كلا البلدين.

لقاءات تحسيسية لفائدة منتسبي الغرفة

لقاء تحسيسي حول الوساطة البنكية

14 أكتوبر 2022 :في إطار أنشطتها الإعلامية والتحسيسية، نظمت غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الرباط سلا القنيطرة، بتعاون مع المركز المغربي للوساطة البنكية، لقاء تحسيسيا حول الوساطة البنكية وذلك بمقرها المركزي بالرباط.

ترأس أشغال هذا اللقاء الهام السيد رشيد سامي، نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الرباط سلا القنيطرة، بمعية السيد محمد شاهد، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسيد محمد اوفالك، رئيس لجنة التجارة.

قام بتنشيط هذا اللقاء السادة :حسن العلمي، مدير المركز المغربي للوساطة البنكية وعبد الفتاح الأزرق، مدير المركز بالنيابة بحضور ممثلي الشركات والمؤسسات العمومية ومنتسبي الغرفة.

كان الهدف من تنظيم هذا اللقاء هو التعريف بالوساطة البنكية باعتبارها وسيلة بديلة في التسوية الودية للنزاعات التي قد تنشأ بين المؤسسات البنكية وكذا لإبراز المزايا المتعددة التي تتميز بها في معالجة الملفات أبرزها الحياد والشفافية والحفاظ على العلاقات التجارية بين الطرفين.

خلال هذا اللقاء قدم مدير المركز المغربي للوساطة البنكية، عرضا مستفيضا حول الآليات البديلة لتسوية المنازعات البنكية ومميزاتها وكذا مجالات التدخل ومسطرة التسوية مشيرا إلى دورها في خدمة المقاولات والخواص.

لقاء تواصلي مع ممثلي تقسيمة الضرائب والصندوق الوطني للضمان الإجتماعي حول التغطية الصحية بمقر ملحقة الغرفة بالخميسات

في إطار المقاربة التشاركية مابين غرفة التجارة والصناعة والخدمات والنقابة الوطنية للتجار والمهنيين وإدارتي الضرائب العامة والصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لتنزيل الورش الملكي حول الحماية الإجتماعية، وتحت رئاسة السيد محمد المزالي نائب رئيس الغرفة الجهوية، وبحضور السادة مدراء الضمان الإجتماعي والضرائب بالخميسات، والسيد الكاتب الإقليمي للنقابة الوطنية للتجار والمهنيين، نظمت ملحقة الغرفة بالخميسات لقاء تواصليا حول المشاكل المرتبطة بالإنخراط والإستفادة من التغطية الصحية.

في كلمته ،أكد السيد محمد المزالي ،نائب رئيس الغرفة الجهوية أن الهدف الأساسي من عقد هذا اللقاء هو الإسهام في المعالجة الفعلية للمشاكل المحلية أو الجهوية العالقة ومحاولة إيجاد حلول لها في إطار من الحوار الجاد والمبني على أساس التشاور والمتمثلة فيما يلي:

- ❖ استفادة بعض المهنيين في البداية من التغطية الصحية بعد أداء الواجب التكميلي، وعدم تمكنهم من الإستفادة من خدمات التغطية الصحية بعد فترة رغم استمرارهم في الأداء.
- ❖ إشكالية المشاريع المشتركة ما بين الأشخاص: استفادة شخص فقط بدل الشركاء الآخرين من التغطية الصحية.
- ❖ تسجيل المنخرطين في التغطية الصحية مرتين أو أكثر مثلا في المساهمة المهنية الموحدة، الفلاحة، الصناعة التقليدية...، مع العلم أن هناك تغطية صحية واحدة .
- ❖ عدم استفادة المعني بالأمر رغم أداء الواجب التكميلي، بدعوى عدم ورود إسمه في النظام المعلوماتي.
- ❖ إشكالية ذوي الإحتياجات الخاصة أكثر من 20 سنة: هل سيستفيد مع ذويه وماهي الإجراءات المتبعة.
- ❖ إشكالية المهنيين الخاضعين للمحاسبة : الغموض في طريقة احتساب الواجب التكميلي وطريقة الأداء.
- ❖ المشاريع المحدثة الجديدة والخاضعة للمحاسبة: التوصل بمبلغ مرتفع للتغطية رغم أن رقم معاملاتهم يكون لاشيء في البداية أو ضعيف جدا.
- ❖ أصحاب بائعي الذهب: التوصل بمبلغ مرتفع للواجب التكميلي دون مراعاة الوضع الإقتصادي المعاش.
- ❖ إشكالية أرامل المهنيين الذين يتوفرون على معاش أزواجهم يكونون مجبرين على أداء التغطية الصحية للإستمرار في الإستفادة من خدمات التغطية الصحية.

في هذا الصدد عبر مدراء الإدارات المعنية، عن استعدادهم لإيجاد حلول للمشاكل المطروحة ومعالجتها في إطار تشاركي بغية تسهيل استفادة المعنيين من التغطية الصحية والإجتماعية.

أسفر اللقاء على التوصيات الاتية:

- معالجة المشاكل التي لها طابع محلي وتمكين المنتسبين من الإستفادة من خدمات التغطية الصحية .
- عقد لقاءات على الصعيد الجهوي لدراسة المشاكل المتعلقة بالتسجيل بالأنشطة المتعددة، إشكالية بائعي الذهب، ...
- تنظيم لقاء لفائدة بائعي الذهب لحثهم على مسك المحاسبة المبسطة والإستفادة من مزايا الإنخراط بمركز المحاسبة المعتمد.
- تنظيم لقاءات شهرية لمعالجة المشاكل الأخرى بحضور جميع الإدارات المعنية.

لقاء تحسيسي حول برنامج الدعم والتمويل للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

25 نونبر 2022: نظمت ملحقة الغرفة بالقنيطرة ،لقاءً تحسيسياً حول" برنامج الدعم والتمويل للمقاولات الصغرى والمتوسطة"

ترأس فعاليات هذا اللقاء ،السيد ابراهيم بوريش، عضو بالغرفة، وقام بتنشيطه،السيد الرطيلي كمال، مستشار بدار المقاول، مكلف بالتكوين، إلى جانب السيدة زينب بلفقيه،رئيسة وكالة تجاري وفا بنك، حيث تطرقا في عروضهما لمختلف خطوط التمويل المتاحة، والتي يمكن أن يستفيد منها التجار وكذا المقاولات الصغرى والمتوسطة لتطوير أدائهم وتنافسيتهم.

إثر ذلك فسح المجال للحاضرين لطرح تساؤلاتهم واستفساراتهم حول موضوع اللقاء، والتي تمت الإجابة عليها من طرف المؤطرين.

اللقاء التواصلي حول دور الوكلاء العقاريين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب

30نونبر2022 :نظمت الجمعية الجهوية للوكلاء العقاريين لجهة الرباط سلا القنيطرة بشراكة مع ملحقة الغرفة بالقنيطرة لقاءً تواصلياً حول " دور الوكلاء العقاريين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب" لفائدة الوكلاء العقاريين بالجهة.
قام بتأطير هذا اللقاء الذي ترأسه السيد كمال الرعيدي،عضو بالغرفة، إلى جانب السيد كمال بوكصة، رئيس الجمعية الجهوية للوكلاء العقاريين لجهة الرباط سلا القنيطرة،ممثلو الهيئات التالية:
-وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.
- الهيئة الوطنية للمعلومات المالية بالمغرب.
-اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قراراتمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلها.

شكل هذا اللقاء مناسبة للتعريف بجريمة غسل الأموال ودورها في تمويل الارهاب، والعقوبة المقررة لهذه الأفعال الجرمية، ودور الوكلاء العقاريين في التصدي لهذه الآفة، باعتبارهم يعملون في المجال العقاري الذي يعتبر أبرز المجالات المحفوفة بخطرتبييض الأموال.

دورات تكوينية لفائدة منتسبي الغرفة

أول انطلاقة جهوية لمنصة رقمنة قطاع التجارة "Moroccan Retail Tech"

12 أكتوبر 2022: احتضنت غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الرباط - سلا - القنيطرة ، أول انطلاقة جهوية لمنصة رقمنة قطاع التجارة " Moroccan Retail Tech " اللقاء الذي نظمته وزارة الصناعة والتجارة ، بشراكة مع مؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط و جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية ، و يندرج هذا المشروع في إطار الإستراتيجية المحكمة التي سطرتها الحكومة المغربية لإنعاش قطاع التجارة باعتماده الرقمنة كلبنة أساسية لتحسين القدرة التنافسية للقطاع.

يهدف هذا المشروع التنموي، الذي يعتبر من ضمن الاوراش الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لدعم وتعزيز الموارد البشرية .حيث سيرتكز على تفعيل الحلول الرقمية المبتكرة لفائدة التجاروتمكينهم من تحديث أنشطتهم بأدوات رقمية مبسطة وكذا لتأهيل المقاولات الناشئة بالمغرب وإفريقيا ، من خلال المواكبة الفعلية لحوالي 100 من حاملي المشاريع المبتكرة ذات قيمة مضافة.

في هذا الصدد أطلق MRTB دعوته الثانية لتقديم الطلبات لتحديد ودعم المشاريع العالية في قطاع البيع بالتجزئة من خلال برنامج الحضانة "Start". يهدف الأخير إلى دعم المشاريع المبتكرة في تحويل نموذج أعمالهم إلى شركة.

- يوفر البرنامج للمرشحين بيئة تعليمية ودعمًا شاملاً يمتد من مرحلة اختيار السوق، وتوفير الإيرادات الأولى إلى التمويل الأول اللازم لخلق مقاولة ناشئة.
- معايير الأهلية: يستهدف البرنامج المغاربة أو الأجانب المقيمين في المغرب فوق سن 18 عامًا وأصحاب الحلول المبتكرة في قطاع التجارة أو الأنشطة ذات الصلة.
- مدة البرنامج: يمتد البرنامج على مدى ستة أشهر.
- الموعد النهائي لتقديم الطلبات: تظل الطلبات مفتوحة حتى 23 أكتوبر 2022.
- منصة التطبيق: https://www.thenextseed.com/fr/challenges أو www.mrtb.ma.

خلال هذا اللقاء تم التعريف بالمنصة الرقمية الوطنية لقطاع التجارة من خلال مائدة مستديرة مع الشركاء كما تم التعريف بمنصة الرقمنة الوطنية لقطاع التجزئة وبرامجها ومزاياها وقيمتها المضافة لقيادات المشاريع، كما تم تنظيم ورشة عمل لفائدة الشركات الناشئة المهتمة بقطاع التجزئة.

ملحقة الغرفة بالقنيطرة تنظم دورات تكوينية لفائدة المنتسبين

تبعاً لمخرجات اجتماع مكتب الغرفة المنعقد بتاريخ 29 شتنبر 2022 المتعلق بالتأكيد على متابعة ملف تكوين المنتسبين، نظمت ملحقة الغرفة بمقرها خلال هذه الفترة وتحت إشراف السيد مصطفى أحرارتي، مقرر بالغرفة، 6 حلقات تكوينية في اللغة الانجليزية لفائدة المنتسبين بمعدل حصتين في الأسبوع.

تنسيق مستمر مع الشركاء لدعم الأنشطة التنموية بالجهة

مشاركة السيد حسن صاخي في
اجتماع مكتب جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات

07 أكتوبر 2022 : شارك السيد حسن صاخي ،رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الرباط سلا القنيطرة في اجتماع مكتب جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات الذي ترأس أشغاله السيد الحسين عليوى، رئيس الجامعة، بحضور السادة الرؤساء حسن بركاني ،رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الدار البيضاء سطات، النائب الثاني للرئيس ، ومحمد الأنصاري رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة درعة تافيلالت، نائب الرئيس وأمين المال وخالد المنصوري رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة بني ملال خنيفرة، نائب الرئيس ونائب المقرر وعبد اللطيف أفيلال رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة، كما شارك في هذا الاجتماع عبر تقنية التواصل عن بعد (visioconférence) السيد عبد الحفيظ الجرودي رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الشرق، النائب الأول لرئيس الجامعة، والسيدة نرجيس لوباريس مديرة الجامعة.

و قد تم تدارس عدد من النقاط من بينها القانون الأساسي للغرف التظاهرات الوطنية والدولية المبرمجة من طرف بعض الغرف، كما تمّ تحديد موعد ومكان الجمع العام المقبل.

جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات تعقد جمعها العادي لدورة أكتوبر 2022

01 نونبر 2022:شارك السيد حسن صاخي ،رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الرباط سلا القنيطرة في أشغال الجمع العادي لدورة أكتوبر 2022،الذي عقدته جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات بمقر غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الدار البيضاء سطات.

حضرهذا اللقاء، السيد رياض مزور ،وزير الصناعة والتجارة و رؤساء غرف التجارة والصناعة والخدمات من مختلف جهات المملكة، ومن خلاله اجمع الحضور على ضرورة دعم وتعزيز دور الغرف وجامعتها في ميادين الاستثمار والمشاريع وتمكينها من الوسائل الضرورية لمواكبة المقاولين ورجال الأعمال، كما تمت مناقشة عدة محاور أساسية ذات الطابع الاقتصادي والمؤسساتي، تماشيا مع الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، في افتتاح الدورة الخريفية للبرلمان، الذي دعا فيه جلالته المنظمات الوطنية والجهوية والقطاعية الممثلة للقطاع الخاص بأن تشكل رافعة للإستثمار وريادة الأعمال بالمملكة.

أكد السيد مزور من خلاله كلمته بهذه المناسبة ،استعداد وزارته دعم جهود الغرف وتسهيل مهامها بهدف إنجاح المشاريع المبرمجة في إطار البرنامج التعاقدي مع الحكومة وتسهيل أدائها لأدوارها ومواكبة المستثمرين،كما أشاد بالتحول الكبير الذي عرفته هذه المؤسسات من خلال الأدوار التي اضطلعت بها في السنوات الأخيرة، مبرهنة بذلك عن دورها الأساسي في تعزيز الأهداف الوطنية للتنمية الاقتصادية.

تم خلال هذا الاجتماع المصادقة على محضر الجمع العام الأول للجامعة، ومناقشة استكمال المشاريع المبرمجة في إطار البرنامج التعاقدي مع الحكومة، والبرمجة الجديدة لمشاريعها المستقبلية كما تم تناول دور الغرف في مشروع الميثاق الجديد للاستثمار، ومناقشة تحيين وملاءمة القانون الأساسي للغرف.

غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الرباط -سلا -القنيطرة تشارك في فعاليات الملتقى الثالث

للمناطق الصناعية ودورها في جذب الاستثمار وتنمية الصادرات بطنجة

15 نونبر2022 : شارك السيد حسن صاخي، رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الرباط - سلا -القنيطرة، في فعاليات "الملتقى الثالث للمناطق الصناعية ودورها في جذب الاستثمار وتنمية الصادرات"، المنظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، تحت إشراف المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، التابعة لجامعة الدول العربية وبتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة، و غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة- تطوان- الحسيمة و جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة و الخدمات والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، والمناطق الصناعية طنجة المتوسط(Tanger Med) ،وعرف الملتقى حضور ممثلون عن منظمات عربية وإسلامية وأممية مهتمة بالاقتصاد والصناعة وشخصيات من عالم الأعمال ومسؤولون مركزيون وجهويون ورؤساء الهيئات المنتخبة والغرف المهنية المنتخبة.

كان الهدف الأساسي من تنظيم هذا الحدث في ظل التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، هو تحسيس الفعاليات الاقتصادية والمؤسساتية والمنتخبة بواقع وآفاق المناطق الصناعية في الدول العربية وتحدياتها والبحث في سبل تحسين أدائها من خلال دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص، كما كان الملتقى مناسبة لعرض تجارب ومبادرات بعض المناطق الصناعية، وكذا إبراز مهام المناطق الصناعية في تقوية العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والدفع بها الى الأمام.
ترأس السيد حسن صاخي أشغال الجلسة الأولى لهذا الملتقى حول " تنمية المناطق الصناعية في المملكة المغربية: الفرص الاستثمارية المتاحة"، والتي تضمنت عروضا حول السياسات الحكومية لتنمية المناطق الصناعية المغربية في إطار مخطط التسريع الصناعي الذي يهدف إلى خلق مناطق صناعية ذات جاذبية استثمارية.

فيما تطرقت المداخلة الثانية إلى مستجدات ميثاق الاستثمار بالمملكة المغربية والفرص الاستثمارية المتاحة، والتسهيلات والحوافز والامتيازات المقدمة للمستثمرين.

بينما تمحورت المداخلة الثالثة حول دور المنطقة الصناعية طنجة المتوسط في تعزيز الاستثمار، حيث تسنى للحاضرين الاطلاع على تجربة طنجة في خلق المناطق الصناعية وأهميتها في جذب الاستثمار.

فرص الاستثمار الجديدة محور

الدورة الثالثة للمنتدى الجهوي للمقاولات الصغرى والمتوسطة

15 دجنبر2022 :شارك السيد حسن صاخي، رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الرباط - سلا - القنيطرة، في أشغال المنتدى الجهوي للمقاولات الصغرى والمتوسطة في دورته الثالثة، الذي نظم، بمدينة مراكش بمبادرة من غرفة التجارة والصناعة والخدمات مراكش - آسفي.

ويندرج تنظيم هذا المنتدى، "في إطار المسار التنموي الذي تشهده جهة مراكش - آسفي، التي أصبحت قطبا اقتصاديا بامتياز من جهة، وكذا لإبراز كافة المؤهلات والبنيات التحتية التي تزخر بها الجهة في شتى الميادين، وجعلها قوة استثمارية جاذبية .

وتميزت أشغال المنتدى بمشاركة الكاتب العام بالنيابة لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، كمال الهشومي، ووالي جهة مراكش- آسفي، عامل عمالة مراكش، كريم قسي الحلو، ورئيس جامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات بالمغرب، الحسين عليوة، وكذا فاعلين اقتصاديين ومنتخبين وفعاليات من المجتمع المدني.

ملف العدد

مشروع قانون إطار رقم 03-22 بمثابة ميثاق الاستثمار

"التحديات والرهانات المطروحة"

7 أكتوبر 2022 :في سياق التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تنزيل ميثاق جديد للاستثمار، من شأنه جعل النسيج الاقتصادي الوطني أكثر تنافسية وجاذبية، نظمت غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الرباط-سلا-القنيطرة مائدة مستديرة حول مشروع ميثاق الاستثمار الجديد،وفق مقاربة تشاركية مع مختلف الجهات المعنية،وذلك بمقر الغرفة المركزي بالرباط.

ويعتبر اللقاء مناسبة سانحة لمنتسبي الغرفة والفاعلين الاقتصاديين بالجهة لتسليط الضوء على أهم مستجدات هذا المشروع والقطاعات المعنية به والدور الذي يمكن أن يضطلع به في تحسين مناخ الأعمال وتيسير عملية الاستثمار وكذا الأليات والتدابير المقترحة من أجل تنزيل إيجابي وفعال لهذا الميثاق.

ترأس أشغال هذه التظاهرة السيد حسن صاخي، رئيس الغرفة بحضور رئيس جامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات بالمغرب ورؤساء بعض غرف التجارة والصناعة والخدمات، نواب ومستشارون برلمانيون وممثلو الإدارات والمؤسسات العمومية المتدخلة في مجال إنعاش وتشجيع الاستثمار.
أشار السيد رئيس الغرفة من خلال كلمته بهذه المناسبة الى الظرفية الاقتصادية الصعبة التي يمر منها الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الوطني بصفة خاصة بسبب تداعيات جائحة كورونا وكذا الحرب الروسية الأكرانية مما يستدعي اتخاد الإجراءات الازمة لمواكبة القطاعات الاقتصادية المتضررة وللحفاظ على حياة المقاولة المغربية وضمان استمراريتها، مؤكدا أن الميثاق الجديد سيكون ولا شك محركا لتطوير الاستثمار الخاص ومصدرا لموارد إضافية للدولة من شأنها المساهمة في تمويل المشاريع الاجتماعية الهيكلية التي يطمح إليها المغرب.
كما صرح أن اللقاء يشكل فرصة أمام غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الرباط سلا القنيطرة لفتح جسور جديدة مع جميع الشركاء المحليين والجهويين للمساهمة في تنمية وتطوير القطاعات التي تدخل ضمن مجالات تدخلها.

وقد قام بتنشيط هذه المائدة المستديرة السيد ميلود السطوطي، أستاذ جامعي، محلل اقتصادي وخبير محاسب، الذي ألقى عرضا مفصلا تضمن أبرز المستجدات الواردة في مشروع ميثاق الاستثمار الجديد مذكرا بأهدافه الكبرى واليات التنزيل وأنظمة الدعم التي أتى بها فضلا عن مزاياه.
ويأتي ميثاق الاستثمار الجديد، بعد مرور أكثر من 26 سنة على اعتماد القانون-الإطار رقم 95/18 بمثابة ميثاق الاستثمار، حيث أصبح من الضروري القيام بإصلاح سياسة الدولة في مجال تنمية الاستثمار وتشجيعه وفي هذا الإطار يأتي القانون الجديد لملاءمته مع متطلبات النموذج التنموي الجديد، ومع التحولات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية العميقة على الصعيدين الوطني والدولي.

وتجدر الإشارة انه خلال هذه التظاهرة تم عرض شريط وثائقي حول الموضوع أعدته الغرفة لتبين مراحل إعداد المشروع وكذا أسسه وأهدافه التي تضمنتها مختلف الخطابات السامية لصاحب الجلالة، وأكد عليها، أعزه الله، خلال جلسة عمل خصصت للميثاق الجديد للاستثمار، ببوزنيقة.

أسفر هذا اللقاء الهام على مجموعة من التوصيات تسعى إلى تجويد النص القانوني الحالي والذي يرتقب أن يحال على مجلس المستشارين.

التوصيات:

1. الميثاق الجديد للاستثمار يجب أن يشمل كل المجالات والقطاعات بدون استثناء او اقصاء.
2. تقليص عدد النصوص القانونية لتبسيط المساطر والإجراءات.
3. التنصيص على استفادة المقاولات الصغرى والمتوسطة من الدعم المشترك.
4. ضبط أجل الموافقة على المشروع الذي يقدم في إطار اللجن من خلال تحديد ذلك في الميثاق الجديد.
5. يجب أن تظل تحت رئاسة العمّال والولاة من خلال تتبعهم عن كثب للدينامية الاقتصادية داخل النفوذ الترابي التابع لهم.
6. عدم تسييس مشروع ميثاق الاستثمار والعمل على تحويل الموافقة على هاته المشاريع من لجنة مركزية إلى لجنة على مستوى الأقاليم.
7. ضرورة تسريع ورش الإصلاحات الهادفة إلى تسهيل فعل الاستثمار والفعل المقاولاتي، مع إعطاء الأولوية لتبسيط الإجراءات ورقمنتها، واللامركزي الإداري، خاصة وثائق التعمير والرخص ذات الصلة، والوعاء العقاري، والتمويل والوصول إلى الطلبات العمومية.

8. الأخذ بعين الاعتبار مبدأ الإنصاف الترابي في توزيع الاستثمارات وتحقيق تنمية عادلة ومتوازنة.
9. المساواة في التعامل مع المرتفقين والشفافية في العمل.
10. اعتماد تدابير ناجعة كفيلة بأن تزيد من جاذبية المغرب وتسمح للأنظمة المنتجة باغتنام المزيد من الفرص.
11. إعادة نظر في استثناء قطاعات هامة، لاسيما الفلاحة والعقار، من أنظمة الدعم الاستثماري.
12. تعزيز كفاءات الموارد البشرية لمواكبة متطلبات الاستثمار وتنمية الرأسمال البشري.
13. تفعيل دور البنوك قصد المساهمة في تمويل المشاريع.
14. إسهام الجالية في خلق قيمة مضافة استثمارية في بلدها الأصل.
15. ضمان نجاعة المشاريع الاستثمارية بضرورة النهوض بأشغال البحث العلمي والابتكار والتطوي.
16. وضع الآليات التي من شأنها تشجيع المبادرات وتسهيل ريادة الأعمال ودعم الاستثمار وتعزيز المناخ الاقتصادي.
17. تفعيل دور البنوك باعتبارها فاعل أساسي في خلق دينامية الاستثمار.
18. استكمال التكوين لمنتسبي الغرفة تماشيا مع متطلبات سوق العمل .
19. اصلاح العدل من خلال تبسيط المساطير الإجراءات و رقمنتها.
20. تسريع وتيرة الموافقة على الاتفاقيات وتلبية توقعات المستثمرين المغاربة والأجانب على أفضل وجه، بالإضافة إلى تعزيز الترسانة القانونية والتنظيمية من حيث الاستثمار، لا سيما ما تعلق منها بتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية.
21. نزع الذاتية والانتماءات الحزبية مع تبني حيادية تامة في التعامل مع المستثمر داخل المغرب.
22. ضرورة تكوين مقاولاتي للمواطن قبل شروعه في الاستثمار ولتحقيق ذلك لابد من إصلاح منظومة التعليم والتركيز على التكوين المتخصص.
23. تأطير المشرع والدولة المغربية لهذا القطاع من أجل توفر جميع المقاولات والمستثمرين على تقارير وفق القوانين التي ينظمها القانون.
24. من أجل تبني الحكامة الجيدة يجب إشراك المهنيين في إنتاج وتنزيل النصوص القانونية في جميع مراحل تنزيلها.
25. إشراك المهنيين كمؤسسات دستورية ضمن اللجان التي ستواكب وتراقب المشاريع الاستثمارية.
26. ربط الدعم والتحفيز الضريبي بعقدة وبمجموعة من الأهداف كبرنامج التشغيل والاستثمار.
27. اختلاف التنزيلات الضريبية بين مختلف مدن وجهات المملكة وداخل نفس القطاع يشكل ثغرة يجب تفاديها في أي نص قانوني.
28. إلزامية تبني ومواكبة جميع الفاعلين والمسؤولين لنص أهداف التنمية المستدامة خلال المشاريع المستقبلية.
29. العمل على تطوير وتنزيل مشاريعالاتفاقيات التي يوقعها المغرب مع مختلف المؤسسات على أرض الواقع.

30. الاستفادة من تجاربالدول الأعضاء الناجحة وذات نتائج إيجابية من أجل تطوير التدابير المتعلقة بالتنمية المستدامة.
31. اعتماد التوصيات والمقترحات المنبثقة عن الاجتماعات واللقاءات والندوات المحتضنة لأهداف التنمية المستدامة وإلزامية الاستفادة منها وتفعيلها.
32. خلق مناخ مناسب للاستثمار بالمغرب مع ضرورة جرد المشرع للمشاكل الأساسية والثغراتالتي تعيق المؤسسات والمقاولات والعمل على إصلاحها.
33. اشراك غرفة التجارة والصناعة والخدمات كممثلة لفئة التجار والمهنيين في مشروعميثاق الاستثمار.
34. عدم إقصاء قطاع الفلاحة والسياحة في مشروع ميثاق الاستثمار.
35. توعية المستثمرين الصاعدين عن طريق النكوبينو المواكبة.

التوجهات الكبرى لمشروع قانون المالية لسنة 2023

في إطار المستجدات الدولية والتطورات الاقتصادية والمالية الوطنية، تمت صياغة مشروع قانون المالية لسنة 2023 بناء على فرضيات تحدد نسبة النمو في 4 بالمائة، ونسبة التضخم في حدود 2 بالمائة، وعجز الميزانية في حدود 4,5 بالمائة.

وقد تم إعداد مشروع هذا القانون وفق التوجيهات الملكية السامية في أفق تفعيل البرنامج الحكومي انسجاما بمخرجات النموذج التنموي الجديد.

يرتكز مشروع قانون المالية لسنة 2023 بالأساس على ، الترسيخ الحقيقي لركائز الدولة الاجتماعية، وانطلاقة فعلية لبنود الميثاق الوطني الجديد للاستثمار، واستجابة لمتطلبات العيش الكريم لكافة المواطنين.

ويعتمد مشروع قانون المالية لسنة 2023 على أولويات يمكن تلخيصها في أربعة محاور:

1. ترسيخ ركائز الدولة الاجتماعية،
2. إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال دعم الاستثمار،
3. تكريس العدالة المجالية،
4. استعادة الهوامش المالية من أجل ضمان استدامة الإصلاحات.

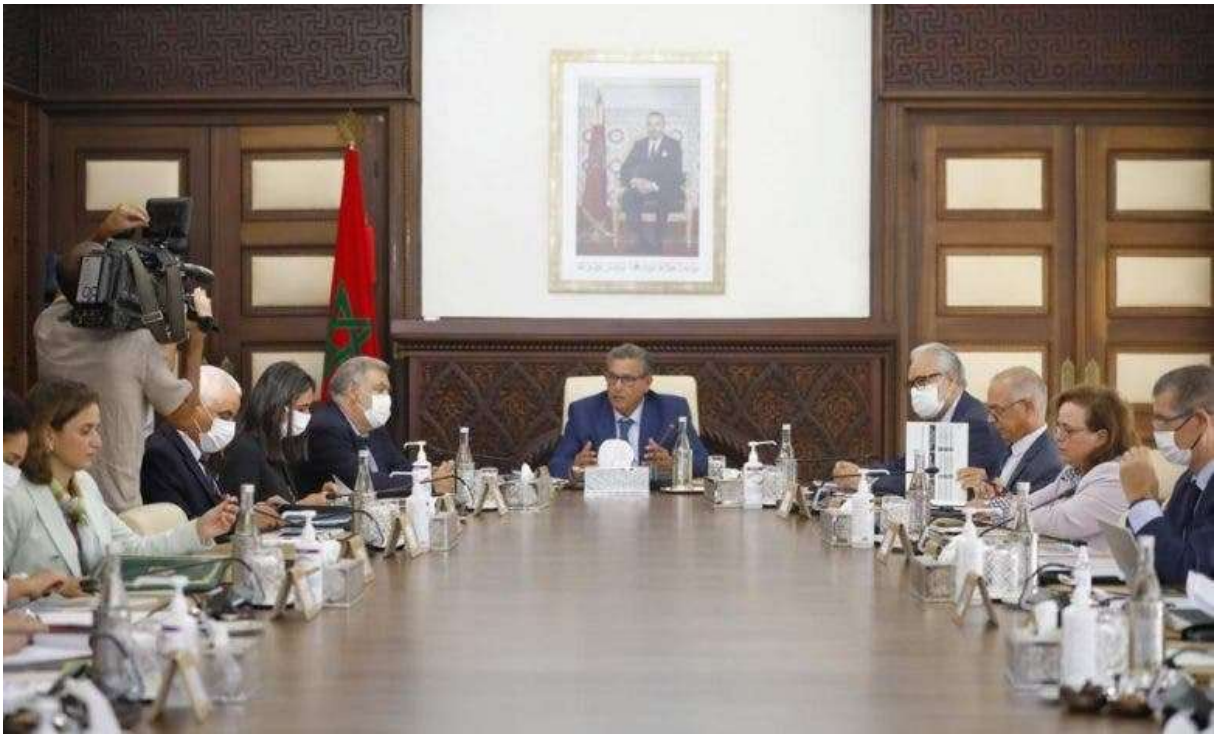

الغرفة الجهوية : مواكبة فعلية لمستجدات مشروع قانون المالية لسنة 2023

مشروع قانون المالية لسنة 2023:

"تطلعات وحاجيات منتسبي غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الرباط-سلا-القنيطرة"

ارتأت غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الرباط-سلا-القنيطرة سنويا،إلى تحسيس منتسبيها بأهم مستجدات قانون المالية من خلال تنظيمها لندوات ولقاءات تشاورية على المستوى الجهوي، بحضور نخبة من المهنيين يمثلون مختلف الأنشطة الاقتصادية و برلمانيون و أساتذة جامعيون...

4 نونبر 2022: احتضن مقر الغرفة بالرباط لقاء تشاوري للتعريف بأهم المستجدات القانونية والضريبية الواردة بمشروع قانون المالية لسنة 2023 وذلك للعمل على بلورة مقترحات عملية تستجيب لانشغالات وانتظارات التجار والصناعيين والخدماتيين.

في كلمته بهذه المناسبة ، أشار السيد حسن صاخي، رئيس الغرفة،إلى مجموعة من الإجراءات الواردة في مشروع قانون المالية لسنة 2023 و التي تهدف بشكل خاص إلى إنعاش الاقتصاد الوطني ومواصلة الاوراش الكبرى الاقتصادية والاجتماعية التي تم إطلاقها على مستوى المملكة المغربية، في ظل التحديات والرهانات الكبرى لمواجهة التطورات الدولية وانعكاساتها على المالية العامة والتوازنات الماكرو اقتصادية.
كما أكد على ضرورة مواكبة القطاعات المتضررة والحفاظ على استمرارية المقاولة المغربية وضمان نموها.

قام بتنشيط هذه المائدة المستديرة السيد فكاك الشناني، أستاذ معتمد وأمين عام المحاسبين المعتمدين حيث أشار إلى الإجراءات المتضمنة بالمشروع خاصة ما يتعلق منها بالضريبة على الدخل، وضريبة الاقتطاع من المنبع،بدوره قدم السيد صلاح كرين، خبير محاسب ومحلل اقتصادي، عرض حول التدابير الضريبية الواردة في مشروع قانون المالية لسنة 2023 خاصة في شقه الجبائي حيث جاء بمجموعة من مقترحات التعديلات همت بالخصوص الضريبة على الدخل، الضريبة على الشركات ونظام المقاول الذاتي وكذا الأهداف الأساسية للمشروع من ضمنها استكمال مجموعة من الاوراش الهيكلية كورش الحماية الاجتماعية، تأهيل العرض الصحي، إصلاح المنظومة التعليمية وتحسين آليات الولوج للسكن وكذا دعم الاستثمار.

11 نونبر2022 : ترأس السيد حسن صاخي، رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الرباط سلا القنيطرة، أشغال مائدة مستديرة حول" مشروع القانون المالي برسم سنة 2023" المنظمة من طرف غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الرباط سلا القنيطرة- ملحقة الخميسات والنقابة الوطنية للتجار والمهنيين بالخميسات وذلك لتقديم اقتراحات عملية حول هذا المشروع وخاصة المتعلقة بالتدابير الضريبية ووسائل عصرنة وتأهيل القطاعات التي تمثلها الغرفة.

قدم السيد حسن صاخي رئيس الغرفة ،عرضا أشار من خلاله إلى أهم مستجدات مشروع القانون المالي برسم سنة 2023 خاصة ما يتعلق بالمدونة العامة للجمارك والمدونة العامة للضرائب فضلا عن إجراءات تتعلق بتنزيل ورش الحماية الاجتماعية ودعم القدرة الشرائية للمواطنيين وكذا دعم الاستثمار، إلا أن جل القطاعات التي تمثلها الغرفة وخاصة قطاع التجارة الداخلية لم تعط له العناية الكافية من خلال إقرار تحفيزات ضريبية وغير ضريبية لتجاوز الوضعية الاقتصادية الصعبة والتي تتسم بتراكم العديد من المشاكل التي تؤثر سلبا على الرواج التجاري والاقتصادي للمنتسبين.

أدلى منشطو هذه المائدة المستديرة السيد محمد الجرايفي والسيد خليل مريصيطة ،بعروض حول الإجراءات الضريبية والمستجدات المتعلقة بالحماية الإجتماعية طرحت على اثرها مجموعة من الاقتراحات والتوصيات في هذا المجال كانت كالتالي:

- إلغاء التعديلات المقترحة في المادتين 40 و42 مكررة من المدونة العامة للضرائب بالنسبة لمقدمي الخدمات الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة ولنظام المقاول الذاتي.
- العدول عن الرفع من نسبة الضريبة على الشركات من 10 إلى 20 في المائة للذين تقل أرباحهم السنوية عن 100 مليون درهم في السنة بعدما كان هذا السعر لا يتعدى 10 في المائة لأقل من 300000 ألف درهم سنويا كأرباح صافية، مما سيؤثر سلبا على الأنشطة الاقتصادية لهاته الفئة.
- مراجعة رقم المعاملات من 2 مليون درهم إلى 4 مليون درهم بالنسبة للخاضعين للمساهمة المهنية الموحدة لجعله يتماشى مع الوضعية الاقتصادية الصعبة التي تعرفها القطاعات الخاضعة لهذه الضريبة.
- مراجعة المبلغ المعفى من الضريبة على القيمة المضافة في حدود 5 مليون درهم.
- تمكين جميع الملزمين من الاستفادة من التغطية الاجتماعية.

في إطار التفاعل مع المستجدات القانونية والضريبية الواردة في مشروع قانون المالية لسنة 2023 ومن خلال اللقاءات التحسيسية والتشاورية التي نظمتها الغرفة في هذا الصدد على المستوى الجهوي بتنسيق مع شركائها وحرصا منها في تحقيق عدالة ضريبية للقطاعات التي تمثلها وتمكين منتسبينا من ممارسة نشاطهم المهني والتجاري في أحسن الظروف رفعت الغرفة مجموعة من الاقتراحات والتوصيات العملية التي من شأنها إغناء المشروع تم رفعها للجهات المعنية كانت كالتالي :

الضريبة على الشركات

- الابقاء على سعر 10 بالمائة لفائدة المقاولات الصغيرة التي لا يفوق رقم أرباحها 300000 درهم لكون هذا التدبير من شأنه أن يؤدي الى عدم التكافؤ بين النظامين الجبائيين ،نظام الضريبة على الشركات ونظام المساهمة المهنية الموحدة ، كما أن الهدف من سن 10 بالمائة من قبل هو تشجيع وتحفيز مقاولات الاشخاص الذاتيين للتحول لشركات.

- تخفيض سعر الضريبة على الشركات التي يفوق رقم أرباحها 100 مليون درهم إلى 28 بالمائة أو الابقاء على معدل 31 بالمائة عوض 35 بالمائة، والذي من شأنه أن يجنب المغرب الدخول في تنافسية قوية مع بعض دول

الجوار فيما يتعلق باستقطاب الاستثمارالخارجي والذي يعد أحد الأهداف الرئيسية لمشروع القانون المالي لسنة 2023 حيث يتوقع ان يصل الى 2.2 بالمائة.
ناهيك أنه منذ سنة 2000 الى غاية 2021 يلاحظ انخفاض الضريبة على الشركات بالعالم كله من 28 الى 20 بالمائة.

الضريبة على الدخل

- رفع سقف الفئة المستهدفة من الاعفاء من الضريبة على الدخل من 0 إلى 48000 درهم من أجل التحفيز على الاستثمار وخلق مناصب للشغل من خلال التشغيل الذاتي.

المادة الرابعة المتعلقة بالحاصلات الخاضعة للضريبة المحجوزة في المنبع

- تعديل المادة 4 لكونها غير دستورية،فالنظام الضريبي في المغرب نظام تصريحي وبالتالي خاضع للمراقبة. وأيضا اقتطاع 20 بالمائة من رقم المعاملات سيكون له انعكاس سلبي على ميزانية أرباب تلك المهن الحرة ولا يأخذ بعين الاعتبار المصاريف التي هي على عاتقهم كأن قدر معاملتهم كله أرباح سيخضع على سعر الضريبة بقدر 20 بالمائة شأنه كشأن الشركات الكبرى التي حسب مشروع قانون المالية ستخضع لنفس السعر الضريبي ولكن يحسب على الربح الصافي وليس رقم المعاملات.

الضريبة على الربح العقاري

- اقتصار دور إدارة الضرائب على المراقبة وعدم التدخل في تحديد ثمن بيع العقار وذلك تجنبا لتأزم أكثرلسوق العقار بالمغرب والذي يتحكم فيه قانون العرض والطلب ولنا في فشل تجربة الأثمان المرجعية الذي تبنتها الدولة وتراجعت عنها فيما بعد خير دليل على ذلك.

نظام المقاول الذاتي ونظام المساهمة المهنية الموحدة

- حذف سعر الاقتطاع من المنبع والمحدد في 30 بالمائة المفروض على المقاولين الذاتيين وكذا المقاولات الخاضعة للمساهمة المهنية الموحدة في حال تحقيق رقم معاملات يفوق 50 ألف درهم مع زبون واحد خلال سنة واحدة. والتعليل، كون هاته الفئة هي ضحية لشركات استغلت الامتياز الممنوح لهذين النظامين من أجل التهرب من آداءالتزاماتها الضريبية وبالتالي فالدولة تتوفر على معطيات وآليات من أجل التعرف على تلك الشركات وتضريبها عوض تضريب المقاول الذاتي والمهني الخاضع للمساهم الموحدة الذي يبقى رقم معاملاتهم على العموم ضعيف جدا.
- إعفاء المقاولين الذاتيين من الضريبة المهنية كما هو الشأن بالنسبة للمهنيين المنخرطين بنظام المساهمة الموحدة.

هيئة المجلس الجهوي للعدول

- تعديل المادة الثامنة 8 من مشروع القانون المالي برسم سنة 2023 المتعلقة بتيسير المواطنيين للحصول على سكن لائق بدعم مباشر من الدولة مع اناطة اختصاص توثيق الوعد بالبيع النهائي لدى موثق بصفة حصرية دون باقي المهنيين كالعدول ، لكونها غير دستورية ولا تحترم الاعلانات الدولية والاقليمية لحقوق الانسان التي صادق عليها المغرب
- الابقاء على معدل 10 بالمائة فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على هيئة العدول.

النقابة الوطنية للتجار والمهنيين

- رفع سقف الانخراط في نظام المساهمة الموحدة الى 4 مليون درهم عوض 2 مليون درهم كرقم معاملات من أجل ضمان بقاء شريحة كبيرة من تجار القرب داخل هذا النظام وبالتالي الاستفادة من الامتيازات الممنوحة كالاعفاء الكلي من الضريبة المهنية وضريبة النظافة وأيضا الاستفادة من التغطية الصحية.
- الرفع من سعر الضريبة المفروضة على تجار القرب الذين يحققون رقم معاملات أقل من 300 ألف درهم من 10 الى 20 بالمائة بالمائة ومساواتهم مع تجار كبار.

الجمعية الجهوي لمستخدمي المقاهي والمطاعم بجهة الرباط-سلا-القنيطرة

- الاسراع في إخراج القانون المنظم لمهني قطاع المقاهي والمطاعم بهدف تحسين الظروف المعيشية للعاملين بهدين القطاعين وذلك لكون قانون الشغل أصبح متجاوزا.

الفيدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين

- تسهيل انخراط المنعشين العقاريين في ورش السكن الاجتماعي المدعم مباشرة من طرف الدولة من خلال تبسيط المساطر الادارية لفائدتهم وأيضا مواكبتهم للحصول عل أراضي بأثمان معقولة .
- التخفيض من رسوم التسجيل والتحفيض والذي يشكل 12 بالمائة من ثمن البيع.

دعم الجمعيات المهنية من أولويات الغرفة

ملحقة الغرفة بالخميسات تحتضن لقاء مع تجار الذهب

30 شتنبر 2022: انعقد بمقر ملحقة الغرفة بالخميسات ،اجتماع مع تجار الذهب، لدراسة المشاكل التي يعرفها هذا القطاع وكذا الآفاق المستقبلية.

ترأس أشغال هذا اللقاء السيد محمد المزالي نائب رئيس الغرفة الجهوية بحضور السيد أحمد أرشمال كاتب النقابة الوطنية للتجار والمهنيين وعدد مهم من تجار الذهب بالخميسات وتيفلت.

في كلمته أشار السيد محمد المزالي ،أن هذا اللقاء يندرج في إطار سلسلة اللقاءات التي تنظمها الملحقة لفائدة المنتسبين لدراسة الملف المطلبي وايجاد حلول للمشاكل المطروحة والتي تعيق النشاط المهني لتجار الذهب الذين يعانون من عدة مشاكل تستوجب التدخل لتنظيم هذا القطاع.

من جانبه ذكر السيد أمين تجار الذهب، الحاضرين بأهم المشاكل التي يعرفها القطاع والمتمثلة فيما يلي:

- إشكالية تسوية الوضعية الضريبية للتجار خاصة الشق المتعلق بالغرامات.
- تجديد رخصة المزاولة من طرف إدارة الجمارك.
- نسب الإنخراط والإستفادة من التغطية الصحية لا تتلائم مع الوضعية الإجتماعية لتجار الذهب وخاصة صغار التجار.
- غياب تنظيم مهنة تجارة الذهب.
- إشكالية مسك الوثائق المحاسباتية.

جل تدخلات الحاضرين إلتمست من الملحقة التدخل لتمكين تجار الذهب من مزاولة نشاطهم المهني في أحسن الظروف، في هذا الصدد ، عبر السيد محمد المزالي عن استعداد الغرفة للتنسيق مع الجهات المعنية في سبل إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي يعاني منها مهنيي القطاع ، مقترحا ما يلي:

- تنظيم لقاء تواصلي مع إدارة الجمارك لتقديم شروحات حول تجديد الرخصة.
- تنظيم لقاء مع إدارة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي حول نسب الإنخراط.
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة تجار الذهب.
- ايجاد حلول للمشاكل الضريبية للتجار الذين يتقدمون بشكايات.
- الإنخراط والإستفادة من البرنامج التكويني الجهوي لتأهيل العنصر البشري.

مائدة مستديرة لفائدة أرباب قطاع معاصر الزيتون

28 أكتوبر 2022 : تحت رئاسة السيد محمد المزالي، نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الرباط سلا القنيطرة، و بتعاون مع النقابة الوطنية للتجار والمهنيين بالخميسات، احتضنت ملحقة الغرفة بالخميسات مائدة مستديرة حول

تنظيم قطاع معاصر الزيتون وترشيد استعمال الماء والكهرباء من طرف أرباب معاصر الزيتون.
قام بتنشيط هذه المائدة المستديرة، المصالح الخارجية التالية: مصلحة البيئة بالعمالة، مصلحة البيئة التابعة للدرك الملكي، مصلحة المراقبة وحماية النباتات، المكتب الصحي البلدي ومندوبية الصناعة والتجارة.

وقد حضر هذا اللقاء إلى جانب أعضاء الغرفة والكاتب الإقليمي للنقابة الوطنية للتجار والمهنيين، عدد من أرباب قطاع معاصر الزيتون.

في كلمته بهذه المناسبة، أكد السيد محمد المزالي أن الهدف الأساسي من تنظيم هذا اللقاء هو التعريف بمهام هذا القطاع الحيوي الذي يعرف تطورا ملحوظا ويساهم في الرواج التجاري خاصة خلال موسم جني الزيتون وأشارفي هذا الصدد إلى العراقيل التي يعاني منها القطاع خلال السنوات الأخيرة خاصة مع توالي سنوات الجفاف والتي تتمثل في اضطراب عملية التموين وتأثيرها السلبي على الأثمنة،حيث بات من الضروري، تقديم الدعم اللازم للفلاحين للإستثمار في أشجار الزيتون و كذا لأرباب المعاصر لتحديثها وعصرنتها ، بالإضافة إلى تنظيم القطاع وجعله أكثر مردودية وتنافسية.

كما أحاط الحضور علما بمحتوى دورية وزارة الداخلية حول الإجهاد المائي واستغلال الطاقة الكهربائية والتي تنص على اتخاذ إجراءات استعجالية للحد من تبذير الماء والطاقة الكهربائية ، حيث التمس من أرباب قطاع معاصر الزيتون الانخراط الفعلي في عقلنة وترشيد استعمال هاتين المادتين الأساسيتين للحد من وطأة الجفاف في ظل الظرفية الاقتصادية العالمية الصعبة.

تخللت هذا اللقاء عدة عروض تحسيسية كانت كالتالي:

- البعد الاقتصادي لمعاصر الزيتون(التشغيل، الرواج التجاري...).
- البعد البيئي لمعاصر الزيتون(إشكالية تجميع و تخزين ومعالجة مادة الزبر،...).
- النصوص القانونية لتأطير معاصر الزيتون.
- شروط الترخيص الصحي للمعاصر.
- مسطرة تسليم التراخيص.
- وثائق الحصول على التراخيص.

كما أسفر عن التوصيات الآتية:

- تبسيط مسطرة الحصول على التراخيص الصحية لأرباب معاصر الزيتون.
- دعم قطاع معاصر الزيتون من خلال مساهمة الدولة في توفير أنواع جديدة لشتلات الزيتون وكذا خلق وحدات لمعالجة مادة الزبر للحد من التلوث البيئي.
- إشراك الغرفة والمهنيين في تنزيل المشاريع المتعلقة بمعاصر الزيتون.
- القيام بجولات تحسيسية لفائدة أرباب المعاصر.
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة المهنيين.
- ترشيد وعقلنة استهلاك الماء والكهرباء تماشيا مع دورية وزارة الداخلية .

ملحقة الغرفة بالقنيطرة تستقبل أعضاء المكتب الجهوي للمخابز

02 نونبر 2022: في إطار دعم ومساندة الهيئات المهنية، انعقد بمقر ملحقة الغرفة بالقنيطرة، اجتماع حضره أعضاء المكتب الجهوي للمخابز بحضور السيد مصطفى أحرارتي، مقرر الغرفة.

تمحورت أشغال هذا اللقاء ،حول تدارس المشاكل والاكراهات التي يعاني منها القطاع، وسبل التعاون بين المكتب الجهوي للمخابز والغرفة من أجل النهوض به، والرفع من مستوى أدائه، وفي هذا الإطار تقرر وضع برنامج عمل مشترك بين ملحقة الغرفة والمكتب الجهوي يتضمن تنظيم موائد مستديرة وكذا دورات تكوينية وتحسيسية لفائدة العاملين بهذا القطاع.

جلسة عمل مع ممثلي الجماعة الحضرية بالقنيطرة

09 نونبر2022:ترأس السيد حسين تلموست، النائب الأول لرئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الرباط -سلا-القنيطرة ، جلسة عمل مع ممثلي الجماعة الحضرية بالقنيطرة ،لمناقشة محاور المراسلة التي وجهتها ملحقة الغرفة لرئاسة المجلس الجماعي والمتعلقة بتدارس المحاور التالية:

- ✓ التراخيص التجارية (مصلحة الشرطة الإدارية).
- ✓ البوابة الالكترونية rokhass.Ma والمعيقات المرتبطة بها.
- ✓ مناقشة بعض القرارات الجبائية.
- ✓ النظر في بعض القرارات التنظيمية الخاصة بالأنشطة التجارية والصناعية.
- ✓ بلورة تصور مشترك حول آلية عمل مشترك بين الغرفة والجماعة.

في كلمته،نوه السيد حسين تلموست ،بالشراكة المتميزة، التي تجمع بين ملحقة القنيطرة والجماعة الحضرية للقنيطرة واشارفي هذا الصدد إلى المعيقات التي تعرفها عمليات إيداع ملفات التراخيص التجارية والصناعية (رخص المحلات التجارية، رخص الاحتلال المؤقت للملك العام، رخص إقامة المعارض ...الخ) عبر البوابة الالكترونية rokhass.Ma، وذلك لانعدام تنظيم ورشات تأطيرية توضح كيفية استعمال البوابة الالكترونية بطريقة سليمة، متسائلاً حول إمكانية تكليف موظف لتدبير هذه البوابة.

فيما أشار السيد كمال الرعيدي،عضو بالغرفة لمشكل التراخيص التجارية التي تعاني منهامنطقة "النخاخصة" مشدداً على ضرورة الإسراع بتسوية وضعيتها الإدارية (مشكل تصاميم التهيئة).

من جهة أخرى، أكد السيد ابراهيم آيت أو بن سعيد،عضو بالغرفة ، على ضرورة إعادة النظر في القرار الجبائي الخاص بالاحتلال المؤقت للملك العام وذلك عن طريق وضع تقسيم جغرافي للتسعيرة يتماشى وخصوصية كل منطقة بعد ذلك عبر السيد مصطفى احرارتي،مقرر الغرفة، عن انشغالات قطاع المخابز والمتمثـــــــــــــــــلة في منافسة المحلات العشوائية لصنع الخبز الغير مرخصة ، مشدداً على ضرورة تطبيق القانون في هذا الإطار.

بعد ذلك تدخل السيد إبراهيم بوريش رئيس لجنة التجارة الداخلية مبدياً الاقتراحات التالية :

- العمل على تسريع وثيرة الحصول على التراخيص التجارية لمنطقة البام، حي معمورة "لاهاي ".
- ضرورة تقديم شروحات لمنتسبي الغرفة عن كيفة تقديم الطلبات عبر البوابة الالكترونية .
- مشكل غياب مخاطب رسمي للبوابة الالكترونية قصد الاستفسار عن مآل الطلبات.
- الوضعية العقارية الموروثة لبعض المناطق (البام، حي المعمورة) والناجمة أساساً عن غياب وثائق التعمير والتي تجعل عملية الترخيص صعبة ، الأمر الذي يستدعي إيجاد حلول قانونية مبتكرة.
- مشكل الارتفاع المهول للجبايات المحلية المفروضة على التجار والمهنيين .
- الدعوة إلى عدم تمديد مدة المعارض لما تسببه من ضرر للتاجر.

وحول موضوع إقامة المعارض، داخل المجال الحضري لمدينة القنيطرة، فقد تطرق السيد النائب الأول للرئيس، لشكايات التجار واحتجاجهم على المنافسة الغير الشريفة التي يعـــــــــــــــــــانون منها ،بسبب عرض نفس المنتجات، وكذا عن مدة إقامة المعارض طول السنة .

وفي معرض إجابته عن انشغالات السادة أعضاء الغرفة بصفتهم ممثلين لقطاع التجارة والصناعة والخدمات، قدم السيد بدر الدين بلخيري،نائب الرئيس المفوض للشرطة التوضيحات التالية :

1- الجماعة لا تدبر بشكل مطلق البوابة الالكترونية rokhass.ma وإنما شركة خاصة هي من تقوم بذلك ؛

2- إيداع طلبات الحصول على التراخيص التجارية يتم حصراً عبر البوابة الالكترونية تبعاً لمراسلة السيد وزير الداخلية.

3- استعداد الجماعة الحضرية لتقديم كافة التسهيلات والشروحات والتوجيهات الممكنة و التي تتعلق بالمنصة الالكترونية،

4- ضرورة القيام بحملات تحسيسية بتنسيق مع الغرفة من أجل حث التجار و المهنيـــين، غير المرخصين على استغلال هذه الفرصة للانخراط في عملية استصدار رخصهم عبر البوابة الالكترونية.

5- إنجاز تصاميم التهيئة يكون إلزامياً بالنسبة للمشاريع المتوسطة والكبرى في جميع أنحاء المملكة وذلك من أجل ضبط واحترام عدة معايير كالسلامة، المنافسة... إلخ عكس المشاريع الصغيرة التي تشترط فيها الإدارة تقديم وثائق أخرى غير تصاميم التهيئة.

6- اشتغال جماعة القنيطرة على إصدار قرار تنظيمي جديد يهم الجبايات المحلية.

7- طلبات الترخيص لإقامة المعارض تخضع لدراسة قبلية من طرف لجنة مختلطة يترأسها السيد باشا مدينة القنيطرة وهي من تبث في منح الرخص. أما الجماعة فدورها يقتصر فقط على كراء الوعاء العقاري وبالتالي فهي غير مسؤولة عن المنتجات المعروضة داخل المعرض.

مستجدات قانونية

مشروع قانون يتعلق

بمدونة التجارة وبسن أحكام انتقالية خاصة بآجال الأداء

تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله الذي أشار في خطابه السامي بمناسبة الذكرى 65 لثورة الملك والشعب إلى، إشكالية آجال الأداء باعتبارها عائقا أمام السير العادي للمقاولات، صادق مجلس الحكومة، برئاسة رئيس الحكومة السيد عزيز أخنوش، على مشروع القانون رقم 69.21 بتغيير القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة وبسن أحكام انتقالية خاصة بآجال الأداء.

يندرج مشروع القانون رقم 69.21 في إطار ظرفية اقتصادية تستدعي معالجة التأخر في الأداء حيث أصبح من الضروري أن تتخذ مجموعة من المؤسسات والمقاولات العمومية خطوات ملموسة وفعالة لتحسين وتسريع تدابير وآجال معالجة الملفات المتعلقة بالوفاء بالتزاماتها تجاه الموردين وكذا بنشر المعلومات والمعطيات المتعلقة بآجال الأداء في سبل تحسين مناخ الأعمال و تحقيق إقلاع اقتصادي وطني.

يهدف المشروع إلى تدارك النقائص والعراقيل التي تحول دون احترام آجال الأداء، ويتضمن:

1- مقتضيات تحدد أجل أداء المستحقات على المعاملات في 60 يوما إذا لم يتفق الأطراف على تحديد أجل للأداء وفي أجل لا يمكن أن يتجاوز 120 يوما عندما يتفق الأطراف على أجل محدد تعاقديا، وذلك ابتداء من تاريخ إصدار الفاتورة.

2- أحكاماً قانونية تهم سن نظام للتصريح الدوري لدى الإدارة، بطريقة إلكترونية، ويتعلق الأمر :

- بالفواتير غير المؤداة داخل الآجال .
- الفواتير المؤداة كليا أو جزئيا خارج الآجال .
- الفواتير التي لم يتم أداء مبلغها لكونها موضوع منازعة أمام القضاء، مع تحديد الأشخاص المعنيين بهذا التصريح، ومنح الإدارة مراقبة صدقية وصحة التصاريح مع تحديد إجراءات هذه المراقبة.